نائب الأمين العام لوزارة الدفاع د.زياد القطان لـ(المدى):

ما يقوم به الجيش في الموصل الآن هو استئصال للعناصر المؤذية وليست هناك نية للقيام بعملية عسكرية واسعة

◇ تسليح الجيش العراقي الجديد سيكتمل في نهاية ٢٠٠٥

◇ الأمريكيون لا يملكون حساً أمنياً جيداً ولا يعرفون كيف يتعاملون مع الإرهابيين

◇ ثمة أسلحة مسربة من مخازن القوات الأمريكية تباع في محال بيع السلاح في بغداد

◇ القوة الجوية العراقية الجديدة لن تكون حربية بل للاستطلاع والمراقبة والإسعاف ونقل الجنود

حاورته / رندة سمير

أكد نائب الأمين العام لوزارة الدفاع د. زياد القطان أن الجيش العراقي والوزارة سيتحملان عبئاً كبيراً في توفير أجواء أمنية ملائمة لإجراء الانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في الثلاثين من كانون الثاني الحالي.

وقال القطان في حوار خاص لـ(المدى) إن الوزارة ستسهم كذلك في حماية المنشآت النفطية، بعد أن طلبت وزارة النفط ذلك، وذلك من خلال تشكيل (١٢) فوجاً مهمتها الأساسية هي حماية خطوط أنابيب النفط فقط، وستحمل هذه الأفواج اسم (قوات حماية المنشآت النفطية).

وأضاف أن الوزارة لديها خطة لتأهيل ملاكات الجيش والوزارة، ولتحديث تسليح الجيش العراقي من خلال عملية استيراد باشرت بها الوزارة، فضلاً عن خطط إعادة بناء القوات الجوية والقوات البحرية. وفيما يأتي نص الحوار:

❖أود، بدءاً، أن أسألك عن الاستعدادات التي اتخذتها وزارة الدفاع لتأمين الانتخابات.

- بلا شك، يقع على وزارة الدفاع عبء ثقيل جداً في تهيئة الوضع الأمني لإجراء الانتخابات، ذلك أن عدد المراكز الانتخابية كبير جداً.

لقد أمر السيد وزير الدفاع بتشكيل أفواج من الحرس الوطني لحماية بغداد ولتأمين إجراء الانتخابات فيها وبالفعل تم تشكيل هذه الأفواج من أهالي بغداد، وهم الآن قيد التدريب والتأهيل، كما أن الجيش العراقي الذي يبلغ تعداده الآن (٣) فرق سيكونون على أهبة الاستعداد في كل المحافظات فضلاً عن أن الأخوة الأكراد سيسهمون في هذا المجال بشكل فعال إذ سيقومون بمساعدتنا على توفير الأمن الملائم لإجراء الانتخابات في المحافظات الجنوبية.

كما إنه سيكون لوزارة الداخلية وقوات حرس الحدود دور كبير في هذه المهمة.

❖كيف سيكون مستوى تسليح الجيش العراقي في عام ٢٠٠٥؟

- وزارة الدفاع استوردت كمية كبيرة ومتنوعة من الأسلحة. وسوف تساعدها هذه الأسلحة في حماية جيشها وشعبها والدولة. في نهاية عام ٢٠٠٥ سيكتمل تسليح الجيش العراقي، فقد استوردنا كمية كبيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والسيارات والمدرعات والطائرات وتانكرات الماء والبنزين والمستشفيات والمطابخ النقالة وسيارات الأسعاف المدنية والعسكرية، فضلاً عن الصهاريج والمولدات الكهربائية.

❖وما الجهات أو الدول التي اعتمدتها وزارة الدفاع لكي تستورد منها؟

- في البداية كان اتجاهنا أن نستورد من دول قوات التحالف، لإننا نستطيع الاعتماد على هذه القوات في إيصال العدد والأسلحة التي نستوردها إلى العراق بشكل سهل فالأجواء مفتوحة لهذه القوات بسبب وجود قواعدها في العراق لقد زرت بولندا سبع مرات والتقيت رئيس وزرائها ووزير دفاعها ورئيس أركان الجيش فيها فضلاً عن عدد من الشخصيات السياسية الأخرى. وقد كانوا متعاونين معنا. وقمت بتوقيع اتفاقيات معهم بقيمة (٣٠٠) مليون دولار.ومن جهة ثانية، اعطتنا دولة الإمارات العديد من المنح مثل الطائرات والمدرعات، كما أن الأردن ساعدتنا في تدريب بعض ملاكاتنا.

وحالياً بدأ الألمان يدخلون إلى العراق ليعاونونا في تدريب ملاكاتنا الهندسية والطبية والفنية والإدارية.

وهنا، لابد أن أوضح إننا نشترط تدريب الملاكات العراقية في معامل إنتاج الأسلحة التي تقوم بشراء واستيراد منتجاتها.

❖إذن، هل هناك خطة لتأهيل ملاكات الجيش والدفاع العراقية؟

- نحن حريصون على تدريب ملاكاتنا وتأهيلهم فلا يكاد يمضي أسبوع من دون ان تكون لنا لجنة أو وفد في الخارج، لكي تحتك بالعالم الخارجي وتتطور وترى الصناعات العالمية وتزور المعارض الدولية لإنتاج الاسلحة والعدد العسكرية كالناقلات والشاحنات والخيم وتصنيع أجهزة القتال والرؤية الليلية.

❖وماذا عن العقود القديمة التي أبرمت في عهد النظام السابق؟

- نحن، كوزارة جديدة، لا نتعامل مع العقود القديمة، أولاً لأن عليها حظراً، وثانياً لأن كل العقود القديمة الغيت لأن النظام السابق لم يقم بتسديد مبالغها، كما إننا رفضنا دفع أية غرامة لأية شركة تعاملت مع وزارة الدفاع في عهد صدام حسين.

❖كيف تقيم تجربة الحرس الوطني، الذي أعلن أخيراً عن دمجه بالجيش؟

- الحرس الوطني تجربة لم تتجاوز السنة. ولذلك، كان ثمة ضعف في أدائه فلو كان عمره أكبر من ذلك لكان أداؤه أفضل بالتأكيد ومع ذلك، فالجميع يرى أنه حاول ان يفعل ما عليه، فأفراده يضحون بأنفسهم وأرواحهم للحفاظ على أمن واستقرار العراق. ثم إننا لا ينبغي أن ننسى أن تشكيل الجيش والحرس الوطني لم يكن بأيد عراقية، وكان عشوائياً، فقد كانت القوات الأمريكية تقبل أي شخص يطلب الانضمام إلى الجيش أو الحرس الوطني، ولم تكن تدقق على نحو ما نفعل نحن الآن.

أقول: إن الأمريكيين لا يمتلكون حساً أمنياً جيداً.

❖ربما كان الدليل على ذلك عملية معسكر الغزلاني الأخيرة في الموصل، فقد كشفت هذه العملية عن ضعف في الإجراءات الأمنية الأمريكية ولكن، ألا يدل التفسير الأمريكي للعملية، وهو أن الانتحاري كان يرتدي زي الحرس الوطني، على ان وزارة الدفاع نفسها مخترقة أمنياً؟

- لا. فملابس الحرس الوطني تباع في كثير من الأسواق.

أنا لا أنكر أن هناك اختراقاً أمنياً لوزارة الدفاع أو الداخلية، وحتى الحكومة. وهذا الاختراق يرتبط ببعض العناصر السيئة التي لها علاقات صداقة مع بعض العاملين في هذه الوزارات الذين يوصلون بعض المعلومات بحسن نية أو بسوء نية أو بغباء، كأن يعطونهم معلومات عن تحرك الجيش أو استيراد أسلحة جديدة. هذا الاختراق موجود في كل العالم.إن الاختراقات المهمة هي التي يعانيها الأمريكان. بل لقد تصرف بعض الجنود الأمريكان تصرفات مشينة. فبعضهم باع سلاحه الجديد. وقد وجدت القوات الأمريكية أسلحة أمريكية جديدة وغير مستعملة مسربة من مخازن القوات الأمريكية، تباع في محال لبيع الأسلحة.

❖لماذا لا تشترك وزارة الدفاع في حماية أنابيب النفط؟

- لقد اتصلت وزارة النفط بنا وطلبت مساعدتنا، فأمر السيد رئيس الوزراء بأن تتولى وزارة الدفاع هذه المهمة العصبية. وقد بدأنا فعلاً بتشكيل (١٢) فوجاً منذ بداية كانون الأول الفائت.

ستكون مهمتها حماية خطوط انابيب النفط فقط، وقد أطلقنا على القوات المتخصصة بذلك (قوات حماية المنشآت النفطية) وهي ستتولى حماية خطوط النفط في الشمال (بغداد - الموصل) (بغداد - كركوك) وقد اعتمدنا في تشكيل هذه الأفواج على العرب السنة والعشائر من سكنة تلك المناطق (الحويجة وبيجي وتكريت وسامراء والرمادي) فضلاً عن الموصل وكركوك وبغداد.

❖هل يمكن أن يعاد بناء القوات البحرية والقوات الجوية العراقية؟

- لقد بدأنا بتشكيل قوة جوية في العراق. وهذه القوات لن تكون قوة جوية حربية تمتلك طائرات نفاثة ومقاتلة، بل قوة جوية تمتلك طائرات استطلاع وطائرات لمراقبة الحدود وطائرات للإسعاف ونقل الجنود. وكلها يجب أن تكون مجهزة بوسائل دفاعية في حال توجيه صاروخ ضدها.لقد استوردنا طائرات حديثة من بولندا، وهي الآن مستعملة في كربلاء والنجف والحلة كما إننا قمنا بتدريب ملاكاتنا الفنية والهندسية وطيارينا على هذه الطائرات في بولندا قبل وصولها إلى العراق.أما القوة البرية فهي الآن في طور الإنشاء وقد اتفقنا مع جهات إيطالية في هذا المجال. أنا اعتقد أن القوة البحرية العراقية ستكون بسيطة، ولكن مؤثرة.❖ثمة حديث عن إمكانية القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق في الموصل.لا الدولة ولا الجيش لديهما نية للقيام بعملية عسكرية في الموصل حالياً. ما يقوم به الجيش الآن هو عملية استئصال للعناصر المؤذية في المدينة وهذا يحتاج إلى وقت.الوضع في الموصل يصعب تحديده بدقة، لأن الموصل مدينة كبيرة. ولكن الشيء الجيد الذي لفت انتباهنا هو أن أهالي الموصل متعاونون معنا فإذا لاحظوا تسلل عناصر معينة إلى المدينة من دول مجاورة أو من مدن أخرى فأنهم يقومون بالإبلاغ عن إماكن وجودهم.ولكن القوات الأمريكية لا تعرف كيف تتعامل مع العناصر الإرهابية، فقد أفرجت عن عدد كبير من الإرهابيين العرب لأنها كانت تعتقد بأنهم عراقيون بسبب أنهم يحملون أوراقاً رسمية تثبت أنهم عراقيون فالقوات الأمريكية لا تحتجز العراقيين، بل العرب فقط، ولذلك فهي تفرج عن الشخص المشتبه به الذي يثبت أنه عراقي. ولكننا نكتشف بعد مدة أن هؤلاء الأشخاص الذين أفرجت عنهم القوات الأمريكية هم إرهابيون عرب وليسوا عراقيين، وإن اوراقهم الرسمية مزورة. ويتضح لنا في بعض الأحيان أن بعضهم هو رئيس منظمة إرهابية. هذه الحالة عانينا منها في عملية الفلوجة.

بالتنسيق بين عمال محطات الوقود وسكان مناطق المعدان والشيحة في أبي غريب

بورصة نفطية في قرية الذهب الأبيض

تحقيق / جاسم الشاماني

تفاقمت أزمة الوقود هذا العام حيث وصلت اسعار المحروقات إلى ذروتها وخاصة في العاصمة بغداد، وقد شهدت محطات الوقود شحة ملحوظة أدت إلى تزاحم طوابير السيارات من خلال مشهد يومي اعتدنا جمعياً على رؤيته في بلد يعد من طليعة بلدان العالم النفطية، ومع تزايد الأزمة يوماً بعد يوم يتزايد عدد الباعة من أصحاب السيارات أو أصحاب (الجلكانات) على الطرق العامة، ومهما تعددت الاساليب التي من خلالها يتم التلاعب بهذه المنتجات فان النتيجة تبقى واحدة والمتضرر الوحيد هو المواطن اما المستفيدون فهم أناس تنكروا لعراقيتهم في هذه الظروف العصيبة وارتضوا لانفسهم ملء بطونهم بالسحت، ويبقى السؤال هو كيف تصل المنتجات النفطية إلى باعة الأرصفة؟ ومن يقف وراءهم؟ وما هي علاقة وزارة النفط بهذه الأزمة؟ ولغرض التعرف على حيثيات هذه المشكلة فقد كانت لـ(المدى) هذه الجولة الميدانية في احدى (الأسواق النفطية) الرائجة في منطقة أبي غريب وهي (قرية الذهب الأبيض) والتي تعتبر مثلاً حياً نستطيع من خلاله الاجابة عن كل التساؤلات ونتعرف أيضاً على ما يحدث وراء الكواليس..

نبع الخير

ففي (قرية الذهب الأبيض) أو قرية (المعدان) حسبما يسميها السكان المحليون يقف عدد من السيارات الحوضية (الصهاريج) والتي تحمل عبارة (مخصصة لنقل النفط ومشتقاته) والى جانبها عبارة أخرى هي (وزارة النفط) وهذه السيارات تقوم بافراغ حمولتها من مادة البنزين أو الكاز أو النفط في صهاريج أو خزانات حوضية موضوعة على الأرض ولغرض التعرف على مصادر هذه الصهاريج وعلاقة محطات الوقود بالموضوع فقد لجأت إلى احدى المحطات الرئيسة في المنطقة والتي تقع في (حي الرسالة) وهي محطة (نبع الخير) التي تعود ملكيتها لأحد سكان المنطقة.. حيث كانت المحطة مغلقة وعلى الرغم من ذلك فقد اصطف امامها عدد غير قليل من السيارات.

توجهت بسؤالي إلى احد أصحاب هذه السيارات وهو المواطن (ناهي احمد) من سكنة الرضوانية الغربية وحاولت التعرف من خلال على حجم المعاناة واسباب الأزمة فأجاب: هذه المحطة تغطي مناطق زوبع والنعاس والحمام والرضوانية اضافة إلى مركز قضاء أبي غريب والمناطق المجاورة الأخرى.وهذه المحطة تستلم حصتها من المنتجات النفطية وباستمرار ولكن للأسف الشديد يتم التلاعب بالكمية المستلمة حيث يقومون بتزويد عدد قليل من السيارات وما تبقى يتم اخفاؤه ثم اردف: تصور انني اقف في هذا الطابور منذ يومين ولحد الآن لم احصل على البنزين وحتى لو حصلت عليه فان المحطة لا تزودني باكثر من ٥٠ لتراً على الرغم من ان خزان سيارتي يستوعب ٧٥ لتراً، سألته: هل هناك طريقة أخرى للحصول على البنزين بدلاً من الوقوف في هذا الطابور؟

. نعم السوق السوداء أو بعبارة أدق (بورصة الذهب الأبيض) وقد اشترك معه في الحديث سائق آخر هو المواطن (محمد علي هادي) حيث قال: يقوم بعض السائقين تخلصاً من الانتظار باعطاء عامل المحطة مبلغ (٥٠٠٠) دينار لغرض تزويد سيارته بالوقود بدلاً من الوقوف بطابور قد يستمر ليوم كامل أو يومين، قلت لهما: بكم يباع اللتر الواحد في المحطة؟ السعر الرسمي (٣٠) ديناراً اما خارج المحطة فانه يصل إلى أكثر من (٥٠٠) دينار احياناً!! واين تذهب المنتجات النفطية برأيكما؟ اجابا ضاحكين إلى (بورصة المعدان) طبعاً فصهاريج المحطة لا تفرغ حمولتها بالكامل بعدها يدعي عمال المحطة بأن الصهريج اصبح فارغاً ويقوم بعض الأشخاص من المتعاونين مع صاحب المحطة بافراغ الصهريج ليلاً من حمولته ليتم بيعها في اليوم الثاني على قارعة الطريق وأحياناً يختصر الطريق فيذهب الصهريج إلى البورصة مباشرة ليفرغ حمولته هناك!!

انقطاع حصة النفط

على مقربة من باب المحطة (نبع الخير) تجمهر عدد من الرجال والنسوة حاملين معهم حاويات بلاستيكية بغية الحصول على كمية من النفط تقيهم من وطأة البرد القارس، يقول المواطن (مجيد حسن) من سكنة المنطقة: يتم تزويدنا بالنفط وفق نظام البطاقة التموينية وبوقع (٨٧) لترات للفرد الواحد وقد استملت بتاريخ ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٤ حصتي الشهرية وكانت خمسين لتراً حيث ان عائلتي مكونة من سبعة أفراد ولم استلم حقي لهذا الشهر ولحد الآن..

اما المواطن (حميد إبراهيم) فيقول نضطر صاغرين لشراء النفط من (قرية الذهب الأبيض) ولا أبالغ إذا قلت لك ان سعر البرميل وصل إلى (٧٠) ألف دينار.

وقد شكى المواطن (كامل اسماعيل) من تلكؤ المحطة في توزيع النفط وفق مواعيد مقررة وأضاف هذه خامس مرة آتي إلى المحطة ولا احصل على النفط.

تقول المواطنة (ثريا فؤاد) انا أم لأربعة ايتام ولدي طفل مصاب بداء السكري وقد تركتهم يرتجفون من البرد وليس بامكاني ان اشتري النفط من السوق السوداء.

اما المواطنة (هدية علي) فقد اوضحت أنها استلمت حصتها من النفط بتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠٠٤ ولم تزودهم المحطة بحصتهم من النفط لحد الآن وقالت المواطنة بألم بالغ: عانينا من الظلم ٣٥ عاماً ولا زلنا نعاني منه لحد الآن فهل يعقل ان تحدث أزمة وقود في أغنى بلد نفطي في العالم؟ نريد ان يصل صوتنا لكل المسؤولين لكي ينهوا ويوقفوا هذه المهزلة التي صنعها عديمو الضمير والإنسانية من الراكضين وراء المال الحرام.

الأصدقاء والمعارف اولاً

وقد اجمع المواطنون الذين التقيتهم ان النفط حينما يصل إلى المحطة فأنه يعطى للمعارف والأصدقاء اولاً في حين يلجأ عمال المحطة إلى أسلوب ملتو وهو طلبهم من المواطن جلب (برميل حديدي) وهذه البراميل غير متوفرة لدى جميع العوائل، وعليه فانهم يمتنعون عن ملء الحاويات البلاستيكية للاستحواذ على اكبر كمية ممكنة من النفط وبيعها كالمعتاد في (البورصة) وأكد هؤلاء المواطنون ان عمال المحطة يفرغون ربع كمية الصهريج ويدعون بعدها ان النفط نفد ويتم تأجيلهم إلى اجل غير مسمى!!

وفي اثناء عودتي إلى (قرية الذهب الأبيض) لاحظت العديد من الأشخاص صغاراً وكباراً وقد وضعوا اعداداً من حاويات البنزين، أو الكاز على الأرض في حين فضل قسم آخر من هؤلاء الباعة وضع الحاويات في صناديق سياراتهم ولم يعرضوا سوى نموذج واحد على مقربة من الطريق العام.

البحث عن الربح السريع

اقتربت بحذر من احد هؤلاء الباعة حيث كان يقف على مقربة من سيارته نوع (لاند كروز) وسألته عن سعر البنزين.. تفحصني جيداً ثم قال: ولكنك لا تملك سيارة؟ وبطريقتي الخاصة حاولت اقناعه بأنني اقوم باجراء تحقيق صحفي عن أسباب أزمة الوقود فوجدته متعاوناً معي ولكنه اشترط عليّ عدم ذكر اسمه، سألته بداية كيفية حصوله على مادة البنزين وهل يتم ذلك من خلال ملء خزان سيارته عدة مرات في اليوم؟ أجابني: في بداية الأمر فكرت بهذا ولكني وجدت ان المحطة لا تعطيني سوى ٥٠ لتراً وفي كل مرة يجب عليّ دفع (٥٠٠٠) دينار وهذه الطريقة لا تدر عليّ ربحاً لهذا فكرت بطريقة أخرى. كيف؟ بصراحة انا احصل عليه من المحطة ليلاً وبسعر أعلى من السعر الرسمي بقليل وأحياناً اضطر للحصول عليه من البورصة في (قرية المعدان) اشتريه منهم بسعر وأبيعه بسعر آخر، ويبدو ان محدثي كان حذراً هو الآخر ولهذا طلب مني الجلوس داخل السيارة خشية ان يراه احد.. قلت له هل لك ان تحدثني كيف تتلاعب المحطات بالكميات التي تصلها من الوقود؟ ابتسم قائلاً: باساليب عديدة، خذ مثلاً محطة (نبع الخير) التي تلجأ إلى غلق أبوابها لثلاثة أو أربعة أيام حيث تكون حصتها من المنتجات النفطية سارية خلال هذه المدة وصاحب المحطة يقوم خلال فترة الغلق باستلام حصته وإفراغها في (البورصة) بدلاً من جلبها إلى المحطة وبهذا يكون قد حقق أمرين الأول هو الربح السريع والثاني هو عدم انشغاله بالتوزيع.. وهل يتم هذا بالاتفاق مع سائقي الوزارة؟ يقول المواطن: السيارات غير عائدة لوزارة النفط وإنما للمحطات نفسها، وأضاف: لا تنسى أن غلق المحطة لثلاثة أو أربعة أيام يجبر السائقين على شراء البنزين من السوق السوداء وهذا ما يضطرهم إلى رفع أجور النقل بغية إحداث الموازنة في دخلهم اليومي...

قريتا الشيحة والمعدان

هل لك أن تخبرني بمصادر تزويد (قرية الذهب الأبيض) بهذه المنتجات؟

- عدد كبير من المحطات ليس في (أبي غريب) وحدها والبورصة يقصدها العديد من المضاربين من عموم مناطق بغداد وقد انتقلت عدوى الاتجار بالمنتجات النفطية إلى قرية (الشيحة) المجاورة لقرية (المعدان) حيث تأتي اليهما يومياً عشرات الصهاريج لإفراغ الحصص المقررة أصلاً للمحطات!! قررت التوغل أكثر في الحديث مع هذا البائع طمعاً في الحصول على المزيد من الحقائق. قلت له: من يشرف على عملية إيصال النفط اليهم؟ هناك حالتان فأما أن يقوم صاحب المحطة ببيع ما تبقى في الصهريج الذي ادعى العمال بنفاد ما فيه أو أن صاحب المحطة يقوم ببيع (وصل القطع) لأحد تجار البورصة حيث يقوم بتسلم الكمية المقررة بسيارة المحطة نفسها من المتسودعات الرئيسة في مصفى الدورة وهنا تنتهي علاقة صاحب المحطة بالموضوع لأنه باع حصته!! قلت لمحدثي متسائلاً: هل انت راض عن ذلك؟ - قال لي بألم: لا والله وأقولها بصراحة أن ما أحصل عليه هو (حرام) ولكن ماذا أعمل وأنا صاحب عائلة.. ولكن هذا ليس تبريراً مقنعاً؟ أدرك هذا وأتمنى أن تستقر الأمور لأجد عملاً آخر. ولكنك لم تخبرني حتى الآن من الذي يتحمل مسؤولية هذه الأزمة؟ - أجاب: نحن نتعامل مع كلا الطرفين وهما أصحاب المحطات والسماسرة والمضاربين ونحن الباعة أعرف الناس بأحوالهم والذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن ما يحدث هم أصحاب المحطات إضافة إلى الوضع الأمني وعدم متابعة الوزارة لما يحدث.. قلت لمحدثي هل بإمكاني التحدث مع الباعة في (قرية الذهب الأبيض) فأجابني ملوحاً بيديه: لا تفعل، لأن ذلك يكلفك غالياً ولكن بالإمكان مراقبة ما يحدث هناك..

ارتفاع اسعار النقل

وبعد أن شهد شاهد من أهلها ركبت في إحدى سيارات الأجرة التي ستوصلني إلى "البورصة" وقد طلب السائق من الركاب مبلغ ٣٥٠ ديناراً للشخص الواحد - اعترض عدد الركاب على المبلغ ولكن السائق بادرهم بالقول سعر العشرين لتراً من الكاز هذا اليوم سبعة آلاف دينار - قلت لسائق السيارة المواطن "محمد تركي" لماذا لا تستلم الكاز من المحطة؟ - المحطة تدعي عدم وصوله ولهذا اشتري الكاز من السوق السوداء تصور أن ملء خزان سيارتي يكلفني في المحطة (١٠٠٠) دينار فقط وصاحب المحطة حينما يبيعه في السوق السوداء فإن ربحه سيكون أعلى بكثير وأضاف هناك اتفاق يحدث مع أصحاب السيارات الكبيرة "اللوريات" وأصحاب المحطات حيث يتم من خلالهم إفراغ حمولة الصهاريج إلى خارج المحطة. ولكن لماذا لا يلجأ صاحب المحطة إلى إرسال الصهاريج إلى البورصة مباشرة ويتخلص من هذا العناء؟

- صاحب المحطة يريد أن يوضح للناس أنه يقوم بتسلم حصة المحطة لكي يكون بعيداً عن المساءلة وبطريق آخر يقوم ببيع ثلاثة ارباع ما يتسلمه في السوق السوداء وأقولها بصراحة لو أن أصحاب المحطات يراعون ضمائرهم لما حدثت هذه الأزمة التي أثرت سلباً في حياتنا اليومية.

سياسة غض الطرف

استدارت السيارة في منعطف لتتجه إلى الشارع الوحيد في هذه القرية حيث ينتشر باعة المنتجات النفطية بمختلف أنواعها وبأسعار موحدة اقتربت من أحد أصحاب العربات المخصصة لبيع النفط وقلت له بكم تبيع النفط فأجابني أحدهم وكان يقف على مقربة من البائع وقال لي باستهجان لا تقل نفطاً بل قل ذهباً أبيض!! وبينما كانت الصهاريج تصب حمولتها في صهاريج أرضية أخرى فقد دفعني فضولي إلى أن اسال سائقيها من أين لكم هذا؟ وكيف وصل إلى هنا؟ ولكني عملت بنصيحة البائع الذي حذرني من مغبة الإقدام على عمل كهذا، ولكني أتساءل ومعي كل العراقيين في هذا الوطن الجريح المبتلى بالفساد الإداري وسوء المتابعة وغياب دور السلطة، لماذا يتبع المسؤولون سياسة (غض الطرف) ولماذا يتربع السماسرة والمضاربين وتجار الحروب وآكلو السحت الحرام على عرش (الثروة الوطنية)؟ ثم أين هي سلطة المسؤول؟ ولماذا لا توضع الحلول العاجلة لإيقاف هذه التداعيات الكارثية الخطرة؟ ثم اليس هذا تلاعباً وسرقة في وضح النهار لقوت المواطن العراقي؟ فعلى الرغم من قيام عدد كبير من الصحف المحلية بنشر العديد من الموضوعات التي تناولت هذه الأزمة بشكل أو بآخر إلا أن وزارة النفط لم تتخذ أياً من الخطوات التي من شأنها إيقاف هذا السيل المدمر وقد كان حرياً بها أن تتعاون أجهزة وزارة الداخلية وجهات أخرى من أجل القضاء على هذه الظاهرة اللا إنسانية واللا أخلاقية ولا أدري لماذا يتم (ترك الحبل على الغارب) ولا أدري أيضاً لماذا يتم التغاضي عن أولئك الواقفين وراء الكواليس!!

وتبقى (قرية الذهب الأبيض) هي ذلك المثل الحي والدليل الواضح على ما يحدث من تلاعب في الثروة الوطنية وتبقى وزارة النفط هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن إيقاف هذه (المهزلة).

التي أصبح المواطن العراقي ضحيتها ووقودها.

صحفيو النجف: كتاب الزرفي بمنع مراسل المدى وسام شرف!

النجف / فاضل الخفاجي

عد الصحفيون والاعلاميون في مدينة النجف الكتاب االمرقم ٧٦ في ٩/ ١/ ٢٠٠٥ الصادر من الادارة المدنية لمحافظة النجف وبتوقيع المحافظ عدنان الزرفي وسام شرف لصحيفة (المدى) وتكريما لمراسلها فاضل الخفاجي فقد وصفت الصحيفة بكل جرأة معاناة المواطن في النجف، فعمد المحافظ إلى اصدار أمر منع بموجبه مراسلها فاضل الخفاجي من دخول جميع الدوائر الرسمية بالمحافظة وفي كتاب المحافظ المذكور آنفاً عزا المحافظ السبب إلى ان المراسل يركز في كتاباته على ا لسلبيات بالمحافظة ويسعى إلى إذكاء نار الفتنة. ووقف اغلب الصحفيين واهالي النجف تضامنا مع (المدى) وعبروا عن استيائهم من تصرفات المحافظ وقال مراسل صحيفة الصباح لـ(المدى) ان السيد المحافظ كان يعيش في امريكا ولا تزال عائلته قاطنة هناك وبما ان ا لمكان الذي كان يعيش فيه يتمتع بالديمقراطية وحرية الكلمة فمن المفروض انه تعلم مبادئ الديمقراطية وحرية الاعلام مما يجعلنا نعتقد بانه لم يتعلم أي شيء هناك وأضاف ان المراسل الصحفي ينقل ما يجري في المدينة من دون ان يفكر في ان هذا سيغضب المسؤول أو لا.

اما مراسل صحيفة لوس انجلس تايمز سعد صادق فقد عبر عن غضبه واستيائه لـ(المدى) من تصرفات المحافظ تجاه مراسل (المدى) وقال: ان هذا الاجراء يعتبر منافيا لحرية الكلمة وليس له اساس قانوني في العراق الجديد، وعقب مراسل الصباح الجديد حيدر نزار قائلا: كان المفروض من المحافظ ان يمنع المفسدين والمرتشين واصحاب المصالح الخاصة من دخول دوائر الدولة لا ان يمنع رجال الصحافة الذين اخذوا على عاتقهم نقل الحقيقة ومعاناة الشعب من دون مقابل ومتحملين الصعاب وخطورة الوضع، واشار إلى اننا في زمن يقول الشعب فيه كلمته ولكن رواسب الديكتاتورية مازالت مستقرة في نفوس البعض، لا سيما اولئك الذين صعدوا الى السلطة بطريقة او باخرى متسائلا: أما كان الأجدى بالمحافظ ان يوفر للناس الوقود والكهرباء في مدينة هادئة مستقرة؟ اما أهالي النجف فقد زادهم هذا الموقف من المحافظ ازاء (المدى) حبا بهذه الجريدة وأيدوا كل ما تكتب وقال احد بائعي الصحف (المدى) الذي رفض نشر اسمه خوفا من المحافظ: منذ ان نشرت (المدى) نقداً للأوضاع في المدينة ازداد الطلب على شرائها وفي الايام الاخيرة أخذت الصحيفة تنفد من الأسواق منذ ساعات الصباح الأولى.

جريدة يومية سياسية
تصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

رئيس التحرير التنفيذي: زهير الجزائري
نائب رئيس التحرير: سهيل سامي نادر
مدير التحرير: عبدالزهرة زكي

المدير الفني: غادة العاملي
الرياضة: خالد محفوظ
التحقيقات: حسين محمد عجيل
الاخبار المحلية: عبد الرزاق المرجاني
الاخبار والتقارير الدولية: جمال العميدي
المنوعات: محمد درويش علي
الثقافية: قاسم محمد عباس

Al- Mada
issued by: Al- Mada Establishment
for Mass Media, Culture & Art
فرز الالوان في مؤسسة المدى

بغداد - شارع ابو نؤاس 7170395 7170513 دمشق -شارع كرجية حداد بيروت - شارع الحمرا